نطاق هذه المقالة ، فمن الضروري القيام بمراجعة مختصرة للظروف والملابسات التي أدت الى اصدار الحكومة البريطانية لتصريح بلفور . ان سياسة الحفاظ على استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامتها الاقليمية ، بعد أن سيطرت هذه السياسة على موقف بريطانيا في القرن التاسع عشر ، أخذ التخلي عنها يتم بشكل متصاعد عند نهاية القرن وفي مطلع القرن العشرين . فقد نادى سولزبوري بانتهاج سياسة جديدة ترمي الى تقسيم الامبراطورية العثمانية بين الفرقاء المعنيين. ورغم أنه كانت لدى كل دولة طامعة فكرة عن القسم الذي ترغب في المطالبة به، فان مشكلة «تركة الاستانة» جرى تركها بدون حل . وبدلا من بذر الشقاق بين الحلفاء اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا اثناء الحرب العالمية الاولى على أن تكون القسطنطينية من نصيب روسيا . لذا يجوز القول بأن اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ كانت بمثابة استمرار لسياسات توازن القوى في القرن التاسع عشر ، بحيث جرى تحويلها الى توازن مضاد للمطالب الروسية . والمعروف ان فلسطين كانت ستوضع ، بموجب هذه الاتفاقية ، تحت ظل حكم دولي .

تورطت بريطانيا في القضية العربية عن طريق الاعتبارات الاستراتيجية في المقام الاول ، ورأى البريطانيون انه من المستحسن العمل على احداث انتفاضة بين العرب الذين تتراكم لديهم الشكوى والتذمر . ففي الاتفاقات المعقودة مع الشريف حسين ، وهو الذي يبدو أن مصلحته الرئيسية كانت تدور حول توطيد دعائم السلطة الشريفية ، أعرب المفاوضون البريطانيون عن تحفظاتهم بصدد المصالح الفرنسية في تلك الاقسام من الليفانت (الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط) « الواقعة في غربي دمشق وحمص وحماه وحلب ، لا يمكن ان يقال عنها عربية محضة »(٢). وهناك تحفظ ثان يتعلق بالمصالح البريطانية في ولايتي البصرة وبغداد . بيد ان اقتراح الشريف حسين كان ينم عن الموافقة على ترك حل هاتين المسألتين الى ما بعد نهاية الحرب . ان بريطانيا ، حين قطعت هذه التعهدات على نفسها وابرمت اتفاقية سايكس ـ بيكو ، لم تكن في وضع يسمح لها أن تتنبأ مسبقا بذلك الرد القومي العنيف الذي نشأ عقب الحرب . ففي عام ١٩١٦ لم يوجد تيار مفرد من العمل القومي العربي ، بل اكتفى « المتآمرون » من أعضاء الجمعيات السرية في سوريا بابلاغ الحسين عن طريق فيصل مسودة أهدافهم السياسية لكي يسترشد بها في المفاوضات مع المندوب السامي البريطاني، السير هنري مكماهون. ولقد تحاشى الحسين ، مثلما تحاشت بريطانيا ، ايراد أية اشارة صريحة الى مصير كل من لبنان وفلسطين ، لتعذر التوفيق بين ذلك وبين أفكار الجمعيات السرية العربية . ان اتفاقية سايكس ـ بيكو لم توضع أبدا موضع التنفيذ ، اذ أخذت مفاهيم جديدة تحل محلها من ١٩١٧ الى ١٩١٩ . ثمة نفر من رجال الدولة البريطانيين اجتذبتهم فكرة الوطن القومي اليهودي ، بينما تخوف نفر آخر لئلا يؤدي تنفيذ الاتفاقية الى اعطاء الفرنسيين كثيرا من السلطة والنفوذ في الليفانت . كما تورط منهم آخرون على صعيد شخصي بقضية القومية العربية . فالبيان الانجلو ـ فرنسي عام ١٩١٨ والعهد البريطاني المقطوع الى السوريين السبعة (١٩١٨) ، ولجنة كينغ ـ كرين التي أوفدها الرئيس ويلسون (١٩١٩) ـ هذه كلها أدخلت مبدأ تقرير المصير والحكم بالموافقة بناء على رغبات الشعب بحيث أدى ذلك الى ابطال مخطط سايكس ـ بيكو على نحو فعال . وبما ان اتفاقية سايكس ـ بيكو لم توضع أبدا موضع التنفيذ الصارم ، فان فلسطين لم توضع هي أيضا في ظل ادارة دولية ، بل جرى وضعها تحت ادارة الحكم العسكري البريطاني. ومهما يكن من المتعذر تحديد البواعث والدوافع التي أيدت اصدار وعد بلفور والرعاية البريطانية لقضية الوطن القومي اليهودي ، فمن المؤكد وجود الجاذب المتعلق بالقيمة الاستراتيجية لفلسطين كقاعدة بريطانية . ان بريطانيا قد يتسنى لها استخدام فلسطين لفرض منطقة عازلة تفصل بين مركزها على قناة السويس وبين المركز الفرنسي المتوقع في سوريا . وربما اعتقد البريطانيون بأن تصريحا مؤيدا للصهيونية يمكنه اجتذاب